مجلة المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران

العدد الأول

رقمنة قطاعات وزارة المالية

عصرنة ورقمنة إدارة الأملاك الوطنية

DRDN Oran

جويلية 2023

الإفتتاحية

سطرت المديرية العامة للأملاك الوطنية، برنامجا طموحا لتحديث هياكلها من خلال وضع تنظيم جديد لمصالحها الخارجية وذلك بدمج مصالح املاك الدولة، مسح الأراضي و الحفظ العقاري في هيئة واحدة.

حيث انه وبموجب أحكام المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 21/393 المؤرخ في 2021/10/18 قامت بانشاء اثنتي عشرة مديرية جهوية على المستوى الوطني، حددتها المادة 02 من القرار المؤرخ في 2021/12/02 و الذي حدد موقع مقراتها الإدارية ،و التي نخص بالذكر منها المديرية الجهوية للأملاك الوطنية لوهران ،التي تضم ضمن إختصاصها الإقليمي ولايات (وهران شرق -وهران غرب- مستغانم – عين تموشنت –معسكر) .

حيث، أصبحت المديرية الجهوية لوهران تخطو خطواتها وفقا لتعليمات وتوجيهات السلطات العليا للبلاد وذلك باعتماد آليات حديثة تهدف الى تبسيط الإجراءات الإدارية ، تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية ويتجلى ذلك من خلال تفعيل البوابة الإلكترونية لاستخراج الوثائق عن بعد ورقمنة مصالحها وهو الأمر الذي أولى له وزير المالية السيد لعزيز فايد أهمية بالغة و أولوية قصوى، من خلال تعيين إطارات كفؤة لتولي هذه المهمة النبيلة وتوفير كافة الموارد المطلوبة لهذه المرحلة مع ضرورة التنسيق بين كافة القطاعات التابعة لوزارة المالية في عملية العصرنة.

إن إصدار هذه المجلة في عددها الأول، جاء تجسيدا لتعليمات السادة معالي وزير المالية و المدير العام للاملاك الوطنية، حيث أعطيت توصيات من أجل إنشاء مجلة دورية يتم فيها توثيق جميع النشاطات (حصيلة أشغال المديريات الفرعية , نشاطات المديرية الجهوية من لقاءات وملتقيات واجتماعات تنسيقية ...الخ) و كل الأحداث و الفعاليات ذات الصلة بالمهام المنوطة للمديرية .

وزير المالية السيد لعزيز فايد

مقال العدد الأول

شهادة الترقيم العقاري المؤقت

تسلم شهادة الترقيم المؤقت من قبل المحافظ العقاري، بناء على تقديم طلب من أصحاب الحقوق وهي لا تخص إلا العقارات المرقمة ترقيما مؤقتا لمدة أربعة (04) أشهر أو سنتين، وسواء كان الترقيم المؤقت لمدة أربعة (04) أشهر أو لمدة سنتين، فلا يتم الاعتراف في هذه الفترات بحق الملكية العقارية لطالبه وإنما يقيد كحائز قانوني إلى حين انقضاء المدة المحددة. فيسلم للحائز على إثر ذلك شهادة ترقيم مؤقت.

أولا: كيفية تسليم شهادة الترقيم المؤقت:

هناك شروط وإجراءات محددة يجب اتباعها كي تسلم شهادة الترقيم المؤقت وهي:

- أن يكون الترقيم مؤقتا لمدة أربعة أشهر أو سنتين.
- يجب تقديم طلب من صاحب الحق.
- تسجيل شهادة الترقيم المؤقت بسجل الإيداع.
- دفع مقابل رسم ثابت على مستوى المحافظة العقارية مقابل وصل تحصيل من دفتر الإيصالات.
- يؤشر المحافظ العقاري على البطاقات العقارية المعينة، حيث تدون عبارة شهادة الترقيم المؤقت لمدة أربعة (04) أشهر أو سنتين.
- تحرر شهادة الترقيم المؤقتة وتمضى وتختم من طرف المحافظ العقاري، ثم تسلم لصاحبها.

ثانيا: الآثار المترتبة على تسليم شهادة الترقيم المؤقت:

نميز هنا بين حالتين وهما قبل صدور القانون رقم 17-10 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 وبعد صدوره.

1- قبل صدور قانون المالية لسنة 2018:

في حالة قيام المحافظ العقاري بالترقيم المؤقت للعقار يمكن للمالك الظاهر أن يطلب من المحافظة العقارية تسليمه شهادة تثبت ترقيم العقار مؤقتا في حسابه، وهي بمثابة سند رسمي يثبت وقائع الحيازة فهي بمثابة شهادة حيازة بصيغة إجرائية جديدة. وعليه فهي ترتب نفس الآثار التي ترتبها شهادة الحيازة. وهذا ما نصت عليه المادة 10 من القانون 03-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004:" ... تحمل شهادة الترقيم العقاري المؤقت نفس الآثار القانونية المنصوص عليها في مجال شهادة الحيازة المنشأة بموجب أحكام المواد من 42 إلى 46 من القانون 90-25 المتضمن التوجيه العقاري".

إن شهادة الترقيم المؤقت هي عبارة عن وثيقة يسلمها المحافظ العقاري لطالب الترقيم، بصفته حائزا شرعيا، إلا أنه يتمتع ببعض الحقوق منها:

- يقيم الاعتراف لصاحب الحيازة الشرعية وبالتالي يكون مركز واضع اليد على العقار بسند.
- يمكن لصاحب الشهادة أن يتصرف ماديا في العقار، وذلك بالتغيير في طبيعته كأن يقوم بتشييد بناءات على قطعة أرض عارية بعد حصوله على رخصة البناء، أو يقوم بهدم البناء بموجب رخصة الهدم التي تسلم له على أساس الشهادة، أو أن يقوم بتجزئة العقار بموجب رخصة التجزئة الصادرة عن البلدية، أو إنشاء رهن على العقار.
- إضافة إلى ذلك يمكن -بموجب شهادة الترقيم المؤقت- رهن العقار من أجل الحصول على قروض للبناء أو الاستثمار. وهذا ما أكدت عليه المذكرة الصادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية المؤرخة في 14 أكتوبر 1991، المتعلقة بتأسيس شهادة الحيازة وكيفية إعدادها وشهرها والآثار المترتبة عليها.

2- بعد صدور قانون المالية لسنة 2018:

جاء بنص الفقرة السابعة من المادة 353/2 من القانون 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018: "رسم ثابت قدره ألف وخمسمائة دينار جزائري(1.500,00 دج) لتسليم شهادة الترقيم العقاري المؤقت المطلوبة بناء على طلب المعنيين خلال فترة الترقيم العقاري المؤقت، إثر الإجراء الأول في السجل العقاري." وهذا ما أكدته المذكرة رقم 00365 المؤرخة في 10 يناير 2018 المتعلقة برسم الإشهار العقاري عن أحكام الفقرة الثانية من المادة 353/2.

تتعلق هذه الفقرة بالرسم الثابت الواجب دفعه بمناسبة طلب الحصول على شهادة الترقيم العقاري المؤقت ،الذي انتقل من ألف دينار جزائري (1.000,00دج) إلى ألف وخمسمائة دينار جزائري (1.500,00دج).

للإشارة فإنه تم تعديل هذه المادة من خلال حذف عبارة "تحمل شهادة الترقيم العقاري المؤقت نفس الآثار القانونية المنصوص عليها في مجال شهادة الحيازة"، وبهذا التعديل لا يكون لشهادة الترقيم العقاري المؤقت أي أثر قانوني.

من إعداد السيد بوزيان نسيم مقتبس من مذكرته لنيل شهادة الماستر تخصص قانون خاص تحت عنوان آلية ترقيم العقارات الممسوحة في السجل العقاري للسنة الجامعية 2019-2018

المحتويات

1-الإفتتاحية

2-مقال العدد الأول

3-إنشاء المديرية الجهوية للأملاك الوطنية لناحية وهران 01

4-تعيين السيد خيدي عبد الرحمن مديرا عاما للأملاك الوطنية 08

5-الملتقى الجهوي بوهران -تسطير خريطة طريق السيد المدير العام للأملاك الوطنية 10

6- الاجتماع التنسيقي مع موثقي ناحية وهران تحت إشراف السيد مجاهد صلاح الدين مدير أملاك الدولة غرب وهران و المكلف بتسيير المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران 15

7-يوم دراسي حول إشكاليات التقييمات العقارية 16

8-يوم تكويني حول المنصة الرقمية CAD FISC تحت إشراف السيد المدير العام للأملاك الوطنية 17

9-حصيلة أشغال المديريات الفرعية التابعة للمديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران 18

10-الخلاصة 31

11-شكر و تقدير

إنشـاء المديـرية الجهـوية للأمـلاك الوطـنية بوهران

في إطار الجهود الرامية لتحسين الخدمة العمومية بمصالح الأملاك الوطنية و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-393 المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1443 الموافق لـ 18 أكتوبر سنة 2021 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للأملاك الوطنية وصلاحياتها، تم إنشاء المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران .

حيث تعد المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران المسؤولة عن إدارة وتنظيم شؤون أملاك الدولة ، مسح الأراضي والحفظ العقاري في حدود اختصاصها الإقليمي و تهدف إلى تحقيق تنظيم أفضل وفعالية أكبر في إدارة الأملاك الوطنية , كما تسعى إلى التحسين من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ، المستثمرين والمتعاملين الإقتصاديين ذو صلة معها.

تولي المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران إهتماما كبيرا إلى تطوير البنية التحتية الرقمية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الأملاك الوطنية حيث يتم تبني أنظمة المعلومات الجغرافية وتقنيات التحليل البياني لتحسين دقة وفاعلية العمليات المرتبطة بالأملاك العقارية وتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المديريات التابعة لها والهيئات الأخرى.

عنـــــوان المـــــقر

1-المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران :

منطقة المقرات، تجزئة 26 قسمة 17 مكرر إيسطو وهران.

البريد الإلكتروني Drdnoran31@ dgdn.gov.dz

رقم الهاتف: 041-70-65-66/65
رقم الفاكس: 041-70-65-61

صندوق بريد : 263

2-المديرية الفرعية للإدارة العامة :

نزل المالية - نهج العقيد لطفي -سيدي الحسني وهران

البريد الإلكتروني drdn-oran@ dgdn.gov.dz

رقم الهاتف : 041-21-43-49
رقم الفاكس : 041-21-43-49

الإختـــــصاص الإقلـــــيمي

بموجب القرار المؤرخ في 02-12-2021 الذي يحدد موقع المقرات الإدارية التابعة للمديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران و إختصاصاها الإقليمي

1-ولاية وهران

- **مديرية أملاك الدولة لوهران شرق والمصالح الخارجية التابعة لها**

رقم 03 ساحة ايميل كايلا

041 33 25 14

FAX :041 33 25 50

DDW-Oran-est@dgdn.gov.dz

- **مديرية مسح الأراضي والحفظ العقاري وهران شرق والمصالح الخارجية التابعة لها**

منطقة المقرات، تجزئة 26 قسمة 17 مكرر إيسطو وهران

041 70 60 62

FAX: 041 70 65 25

dccf-oran-est@dgdn.gov.dz

- **مديرية أملاك الدولة لوهران غرب والمصالح الخارجية التابعة لها**

باهي عمر عمار رقم 39 حي 01 نوفمبر 1954 السانيا

041 55 40 94

FAX :041 55 44 02

ddw-oran-ouest@dgdn.gov.dz

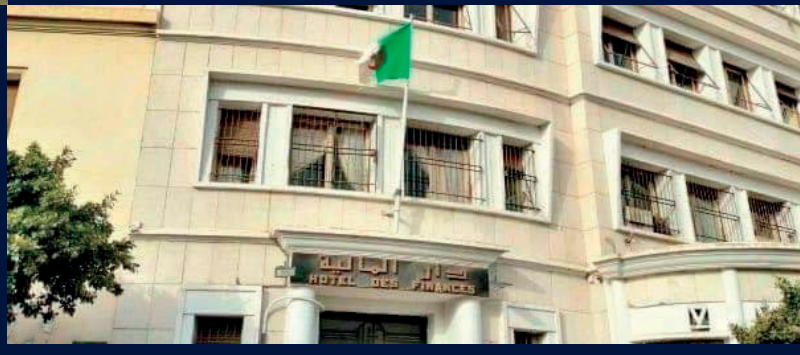

- **مديرية مسح الأراضي والحفظ العقاري وهران غرب والمصالح الخارجية التابعة لها**

دار المالية 06 شارع الأخوات بن سليمان

TLP /FAX :041 36 50 85

dccf-oran-ouest@dgdn.gov.dz

2-ولاية معسكر

- **مديرية أملاك الدولة لولاية معسكر والمصالح الخارجية التابعة لها**

دار المالية طريق وهران معسكر

045 71 50 09

FAX :045 71 59 34

ddw-mascara@dgdn.gov.dz

- **مديرية مسح الأراضي والحفظ العقاري لولاية معسكر والمصالح الخارجية التابعة لها**

75 حي جمال عبد الناصر

045 71 39 87

FAX: 045 71 32 66

dccf-mascara@dgdn.gov.dz

3-ولاية مستغانم

- **مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم والمصالح الخارجية التابعة لها**

نزل المالية حي زغلول مستغانم 27000

045 20 14 37

FAX :045 20 24 51

Ddw-mostaghanem@dgdn.gov.dz

- **مديرية مسح الأراضي والحفظ العقاري لولاية مستغانم والمصالح الخارجية التابعة لها**

Cite administrative salamandre mostaganem

045 35 74 05

FAX :045 71 32 66

dccf-mostaganem@dgdn.gov.dz

4-ولاية عين تموشنت

- **مديرية أملاك الدولة لولاية عين تموشنت والمصالح الخارجية التابعة لها**

طريق المالية طريق تارقة

043 62 62 05

FAX :043 62 62 61

ddw-aintimouchent@dgdn.gov.dz

- **مديرية مسح الأراضي والحفظ العقاري لولاية عين تموشنت والمصالح الخارجية التابعة لها**

طريق الكولونيل عثمان حي الزيتون الشارع الاداري رقم 169

043 77 97 60

FAX :043 77 97 62

dccf-aintimouchent@dgdn.gov.dz

وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران

المديرية الجهوية للأملاك الوطنية

المديرية الفرعية : لأنشطة أملاك الدولة

- مكتب : عمليات أملاك الدولة
- مكتب : خبرات و تقييمات أملاك الدولة
- مكتب : الإحصائيات و التحصيل و الجرد
- مكتب : عرائض و منازعات و عقود أملاك الدولة

المديرية الفرعية : لمسح الأراضي و الحفظ العقاري

- مكتب : عمليات مسح الأراضي العام
- مكتب : عمليات الشهر العقاري
- مكتب : عرائض و منازعات مسح الأراضي و الحفظ العقاري
- مكتب : البطاقية العقارية و أرشيف مسح الأراضي و الحفظ العقاري

المديرية الفرعية : للتفتيش و الرقابة

- مكتب : تفتيش و مراقبة هياكل أملاك الدولة
- مكتب : تفتيش و مراقبة هياكل مسح الأراضي و الحفظ العقاري

المديرية الفرعية : للرقمنة و المعلوماتية

- مكتب : رقمنة أنشطة أملاك الدولة
- مكتب : رقمنة أنشطة مسح الأراضي و الحفظ العقاري
- مكتب : صيانة تجهيزات الإعلام الآلي

المديرية الفرعية : للإدارة العامة

- مكتب : المستخدمين و التكوين
- مكتب : الميزانية
- مكتب : المحاسبة
- مكتب : الوسائل و الوثائق و الأرشيف

01 المديرية الفرعية لأنشطة أملاك الدولة

تكلّف في حدود الإختصاص الإقليمي للمديرية الجهوية، على الخصوص بما يأتي:

- تنفيذ البرامج وتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية في مجال أملاك الدولة،
- تنشيط عمل المديريات الولائية لأملاك الدولة وتوجيهه وتنسيقه وتقييمه ومتابعته.

02 المديرية الفرعية لمسح الأراضي والحفظ العقاري

تكلّف في حدود الاختصاص الإقليمي للمديرية الجهوية، على الخصوص بما يأتي :

- تنفيذ البرامج وتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية في مجال مسح الأراضي والحفظ العقاري،
- تنشيط عمل المديريات الولائية لمسح الأراضي والحفظ العقاري وتوجيهه وتنسيقه وتقييمه ومتابعته.

03 المديرية الفرعية للتفتيش والرقابة

تكلّف في حدود الإختصاص الإقليمي للمديرية الجهوية، على الخصوص بما يأتي :

- ضمان تنفيذ مهام تفتيش ومراقبة نشاطات المديريات الولائية وإعداد الحصائل والتلاخيص المتعلقة بذلك،
- ضمان، لحساب السلطة السلّمية، مهام المراجعة والتحقيق وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

04 المديرية الفرعية للرقمنة والمعلوماتية

تكلّف في حدود الإختصاص الإقليمي للمديرية الجهوية، على الخصوص بما يأتي :

- تأطير عمليات إعداد البيانات الرقمية المتعلقة بأملاك الدولة ومسح الأراضي والحفظ العقاري،
- المساهمة بالتنسيق مع الإدارة المركزية في إعداد برامج الرقمنة والحلول المعلوماتية وضمان نشرها واستغلالها

05 المديرية الفرعية للإدارة العامة

تكلّف في حدود الإختصاص الإقليمي للمديرية الجهوية، على الخصوص بما يأتي :

- ضمان تسيير الموارد البشرية للمديرية الجهوية للأملاك الوطنية ولمصالح أملاك الدولة ومسح الأراضي والحفظ العقاري التابعة لإختصاصها الإقليمي،
- تقدير إحتياجات المديرية الجهوية ومصالح أملاك الدولة ومسح الأراضي والحفظ العقاري التابعة لإختصاصها الإقليمي من وسائل بشرية ومادية وتقنية ومالية، وإعداد تقارير دورية للسلطة السلّمية عن ظروف سير هذه الوسائل واستعمالها، بالتنسيق مع المديريات الولائية المعنية،
- المشاركة في إنجاز عمليات تكوين مستخدمي المديرية الجهوية والمصالح التابعة لإختصاصها الإقليمي.

تعيين السيد خيدي عبد الرحمن مديرا عاما للأملاك الوطنية

في يوم 15 أفريل و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 03 شوال 1444 هـ الموافق ل 23 افريل 2023 م تم تعيين **السيد خيدي عبد الرحمن** مديرا عاما للأملاك الوطنية.

السيد خيدي عبد الرحمن من مواليد سنة 1969 خريج المركز الوطني للتقنيات الفضائية أرزيو ، كمهندس دولة لمسح الأراضي و حامل أيضا لشهادة تقني سامي في الإعلام الآلي إختصاص برمجيات. إلتحق بمنصب عمله بمديرية مسح الأراضي لولاية تندوف برتبة مهندس مسح الاراضي، حيث عين كرئيس مكتب لمسح الأراضي إلى غاية سنة 2009.

تقلد عدة مهام ومسؤوليات منها:

- سنة 2009 كمدير لمسح الأراضي لولاية تندوف.
- سنة 2012 كمدير لمسح الأراضي لولاية عنابة.
- سنة 2016 كمدير لمسح الأراضي لولاية وهران.
- سنة 2018 كمدير لمسح الأراضي لولاية الجزائر.
- عين في 18 أوت 2022 كمدير جهوي للأملاك الوطنية لناحية الجزائر.

ليتم تنصيبه يوم 15 أفريل 2023 مديرا عاما للأملاك الوطنية .

من أهم دراساته :

- منهجية إعداد مسح واحات النخيل .
- إرساء نمط المديريات النموذجية و الشبابيك المهنية و الشباك الوحيد .
- إطلاق عدة تطبيقات في الإعلام الآلي لغرض رقمنة مصالح مسح الأراضي.

ويعمل السيد المدير العام للأملاك الوطنية على تكملة المسار والمنهجية الموصى عليها من طرف السلطات العليا فيما يتعلق برقمنة وعصرنة إدارة الأملاك الوطنية التي يولي لها إهتماما خاصا.

الملتقى الجهوي بوهران
تسطير خريطة طريق السيد المدير العام للأملاك الوطنية

في إطار الخرجات الميدانية التي برمجها السيد المدير العام للأملاك الوطنية رفقة إطارات من الإدارة المركزية و الذي تم من خلاله تنظيم لقاء جهوي يوم الأربعاء 2023/05/10 من طرف المديرية الجهوية للأملاك الوطنية لناحية وهران بفندق AZ بوهران وضم الجزء الغربي للوطن (الشمال الغربي، الوسط الغربي ، الجنوب الغربي) بحضور المدراء الجهويين للأملاك الوطنية لنواحي شلف ،بشار، بليدة، تمنراست، تلمسان و وهران وكذا جميع المدراء الولائيين لأملاك الدولة و مسح الأراضي والحفظ العقاري لإختصاصهم الإقليمي .

تحت الرعاية السامية للسيد والي ولاية وهران الذي مثله في هذا اللقاء السيد الأمين العام للولاية الذي إفتتح اللقاء بكلمة ترحيبية مثمنا هذه المبادرة التي الغرض منها تحسين الخدمة العمومية و رقمنة قطاع إدارة الأملاك الوطنية وفق خريطة طريق معدة من طرف المدير العام للأملاك الوطنية .

وبعدها أحيلت الكلمة إلى **السيد خيدي عبد الرحمن السيد** المدير العام للأملاك الوطنية، الذي عرض خريطة الطريق المسطرة لهذه المرحلة والمتمثلة في:

- استكمال مسار رقمنة مصالح أملاك الدولة ومسح الأراضي والحفظ العقاري.
- تحسين الخدمة العمومية والتخفيف من الإجراءات الإدارية للقضاء على البيروقراطية.
- تسريع العمليات العقارية وتحسين مستوى الأداء لإضفاء أكثر شفافية ومصداقية من خلال رقابة يومية مستدامة.
- تحديد صلاحيات الأجهزة الإدارية غير الممركزة وفقا للتنظيم الهيكلي الجديد الذي تبنته إدارة الأملاك الوطنية مع التوجه لتحديد الناجع للمهام عبر إعداد بطاقات المنصب.
- أخلاقية المهنة وإرساء ضوابط ممارستها.

كما قدم السيد المدير العام للأملاك الوطنية توجيهات صارمة لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المسطرة , بعدها تدخل كل من **السيد احميداتو عبد الودود** المفتش العام للأملاك الوطنية ، **السيد فريد ارزاني** رئيس قسم مسح الاراضي و الحفظ العقاري ، **السيد خلفاوي رضوان** مدير عمليات املاك الدولة ممثلا لرئيس قسم املاك الدولة، **السيد صميدة علي** مدير إدارة الوسائل و المالية، و من أبرز تدخلاتهم تبيان و توضيح الخارطة المستقبلية للمدير العام للأملاك الوطنية .

بعدها أحيلت الكلمة للسادة المدراء الجهويين الذين ثمنوا هذا اللقاء وعرضوا إنشغالات نواحيهم و التي تم الرد عليها من طرف السيد المدير العام وكذا الإطارات المركزية.

وفي الأخير اختتم هذا اللقاء بأخذ صورة جماعية تذكارية للحضور , بعدها تنقل السيد المدير العام رفقة إطارات الإدارة المركزية والمدير الجهوي للأملاك الوطنية لناحية وهران الى مقر ولاية وهران، أين كان في استقبالهم والي ولاية وهران السيد سعيد سعيود، إذ قدم السيد المدير العام للأملاك الوطنية جزيل الشكر و العرفان للسيد الوالي على رعايته السامية لهذا اللقاء.

مخرجات
الملتقى الجهوي

نتج عن اللقاء الجهوي عدة توجيهات وتوصيات وجب العمل بها و التسريع في تنفيذها و التي تلخصت فيما يلي :

1- الحث على المتابعة الصارمة لتنفيذ تعليمات المديرية العامة و على وجه الخصوص المذكرة رقم 6736 المؤرخة في 26-04-2023 المتضمنة تفعيل الشباك الوحيد لتسليم الدفاتر العقارية و غيره من المستخرجات في أجل أقصاه شهر لفائدة المواطنين و مستحقيها قصد تحقيق الأهداف المسطرة .و الجدية في التعامل مع التعليمات و التي هي ترجمة للتوصيات الصادرة عن الجهات العليا للبلاد ذات الصلة بتحسين الخدمة العمومية للمواطن .

2- التحضير لجمع المعطيات ذات الصلة بأدوات التعمير وذلك بالتنسيق مع الزملاء المدراء التنفيذين للقطاع المعني وهذا بإنشاء بنك معلومات رقمي موحد معهم يتضمن كافة عقود التعمير لا سيما PDAU-POS-PAT ... إلخ

- التنسيق مع المصالح الفلاحية و كذا الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من أجل استغلال قاعدته الرقمية البيانية للأراضي الفلاحية و مستغليها المتوفرة لديها، و العمل على إثرائها , لتشكيل بنك معلومات في هذا المجال خاص بإدارتنا لا سيما في مجال عملية تحصيل إتاوات الإمتياز الفلاحي .

4- التسريع في إعداد العقود الإدارية (الملكية , الإمتياز) لاسيما في مجال الاستثمار،الامتياز الفلاحي، و كل العقود التي تدخل في إختصاصات إدارة أملاك الدولة بهدف القضاء على البيروقراطية و تحسين الخدمة العمومية .

5- حث السادة مدراء أملاك الدولة على تكثيف مجهوداتهم من أجل تنفيذ الأحكام القضائية النهائية المتعلقة بمصادرة أو استرجاع الأملاك في إطار مكافحة الفساد وفق المذكرات المركزية المعدة في هذا الخصوص .

6- العمل بكل صرامة و جدية لتحصيل عائدات و مستحقات أملاك الدولة و كذا تقليص بواقي التحصيل و ذلك باتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتحصيل الجبري وهذا لإثراء الخزينة العمومية .

7- ضبط سجل الاحتواء رقم I للأملاك غير المخصصة من أجل التمكين من إنشاء بنك و قاعدة بيانات دقيقة تكون في متناول كافة مصالحنا المحلية ، الجهوية و المركزية و هذا تطبيقا لنص المادة 25 من القانون 90-30 المؤرخ في 1990/12/10 المتضمن قانون الأملاك الوطنية المعدل و المتمم .

8- ضبط سجلات الإحتواء رقم II للأملاك المخصصة حيث تم تسجيل بعض الحالات اين تم تقييد به قطع أرضية موجهة لإنجاز مقرات إدارية ، إلا أنه و بعد تشييدها و استلامها لا يتم تحيين تلك المواد كونها أصبحت عقارات مبنية ، لذا وجب الإسراع في طلب الوثائق اللازمة من المصالح المعنية المخصص لها العقار لاستكمال الإجراءات .

9- العمل على استرجاع العقارات المخصصة لفائدة الهيئات و المؤسسات العمومية غير المستغلة أو التي انتهى الغرض الذي خصص لأجله.

اجتماع تنسيقي
مع موثقي ناحية وهران

بتاريخ 17-05-2023 تم عقد اجتماع تنسيقي بمقر المديرية الجهوية للاملاك الوطنية بوهران بحضور كل من مدراء مسح الاراضي و الحفظ العقاري لولايات عين تموشنت، وهران شرق، وهران غرب و معسكر و كذا ممثلي التنسيقيات الولائية لموثقي وهران ، معسكر، عين تموشنت و ذلك تحت إشراف السيد مجاهد صلاح الدين المدير المكلف بتسيير المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران.

الاجتماع كان عمليا و تنسيقيا لدراسة و بحث الإنشغالات التي رفعها السادة الموثقين بخصوص تسهيل طريقة استصدار الدفتر العقاري و الوثائق المسحية عن بعد عبر منصة العقار بالإضافة الى انشغالات أخرى ، حيث قدم السيد مجاهد صلاح الدين المدير الجهوي المكلف كامل الرؤى و الحلول الممكنة لحل هذه الأنشغالات بحضور السادة المدراء الولائيين لمسح الأراضي و الحفظ العقاري موصيا الجميع بفتح الابواب لشركاء المرفق العام و مرافقتهم لأداء مهامهم على أحسن وجه , مؤكدا على أن هذه اللقاءات سوف تنضم بصفة دورية .

اليوم الدراسي

حول إشكاليات التقييمات العقارية

بتاريخ السابع عشر من شهر جوان سنة ألفين و ثلاثة و عشرون , نظمت هيئة المهندسين الخبراء العقاريين يوم دراسي حول إشكاليات التقييمات العقارية " دور المهندس الخبير العقاري " بفندق الموحدين بلدية السانيا ولاية وهران ، بحضور السيد عبد الرحمن خيدي المدير العام للأملاك الوطنية و السيد مجاهد صلاح الدين مدير أملاك الدولة لغرب وهران و المكلف بتسيير المديرية الجهوية ، بمشاركة إطار بالمديرية الجهوية لناحية وهران في هذا الملتقى بموضوع " تدخل إدارة أملاك الدولة في التقييمات العقارية "

استهل اللقاء بتلاوة آيات قرانيه،ثم الاستماع للنشيد الوطني ، و بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد المدير العام الذي ثمن هذا اللقاء و شكر الهيئة المنظمة على دعوته و دعوة إطارات الأملاك الوطنية ، كما أكد استعداده التام على مساعدتهم و مساندتهم في تطوير مهامهم المتعلقة بالتقييمات العقارية بإجراء لقاءات على مستوى الإدارة المركزية و أكد بالخصوص على رقمنه أعمال المهندسين الخبراء العقارية و في مقابل رقمنة إدارة الأملاك الوطنية لتسهيل التعاون و التنسيق التام بين الهيئتين .

بعد ذلك ألقى إطار المديرية الجهوية بصفته عضو مدعو من طرف الهيئة موضوع تدخل إدارة أملاك الدولة في التقييمات العقارية قدم من خلاله نبذة تاريخية موجزة عن تطور قانون الأملاك الوطنية ، إشكاليات التقييمات العقارية و تدخل إدارة أملاك الدولة في ذلك ، شرح التقييمات العقارية التي تقوم بها إدارة أملاك الدولة ، تعريف التقييم العقاري ، تعريف السوق العقاري و طرق و تقنيات التقييمات العقارية ،و بعدها قام الحضور بطرح عليه الأسئلة التي قوبلت بأجوبة حول الموضوع ، حيث كان للسيد المدير الجهوي تدخل للإجابة عن بعض أسئلة الحضور ، و في الأخير قدم السيد المدير العام كلمة ختامية منوها بالملتقى القيم .

يوم تكويني
حول التطبيق الرقمي CAD FISC

تفضّل السيد المدير العام للأملاك الوطنية بافتتاح الجلسة بحضور إطارات من المديريات الجهوية للأملاك الوطنية لنواحي الجزائر , وهران و قسنطينة ,إضافة إلى رؤساء و إطارات المراكز الجهوية للمعلومات و التوثيق (CRID) لنفس النواحي معبرا عن أهميّة هذا اللقاء التكويني و النظرة الإستشرافيّة التّي يتقاسمها كلّ من السيد المدير العام للأملاك الوطنيّة و السيدة المديرة العامّة للضرائب و التي ستؤسّس لشراكة وطيدة بين كلٍّ من الهيئتين.

كما أشار بهذا الخصوص أن وضع البيانات المسحية بين أيدي مديريات الضرائب عبر التراب الوطني ستسمح بتوسيع الوعاء الجبائي و بالتالي إلى رفع المداخيل الجبائيّة الناتجة عن الممتلكات المكتسبة و الضريبة على الثروة و الرسوم المتعلقة برفع القمامة المنزلية تبعا للتعليمات المسداة خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 22 جوان 2023 على مستوى مصالح السيد الوزير الأول، و تطبيقا لمخرجات الاجتماع التنسيقي المنعقد يوم 26 جوان 2023 بمقرّ وزارة المالية، تحت رعاية السيد وزير المالية.

و بهذا الخصوص قامت السيدة مديوني عومرية مهندسة دولة في الإعلام الآلي على مستوى مديرية مسح الأراضي و الحفظ العقاري لمعسكر بتطوير برنامج « CAD FISC » الذي يهدف إلى استغلال المعطيات و البيانات المسحية كأساس لاحتساب الجباية الضريبية وفق الرؤية الموحدة بين المديرية العامّة للضرائب و المديرية العامة للأملاك الوطنية.

حيث قدمت السيدة مديوني عومرية شروحات حول عمل تطبيقها، و الرد على استفسارت و دعّمتها بتجربة عمليّة على حواسيبهم التي سلّمت لهم بمجرّد إنتهاء اليوم الدراسي.

في نفس السياق، سوف تستند المديرية العامّة للضرائب في المستقبل، على هذا التطبيق لإثراء قاعدة بياناتها من أجل تحديد مختلف الإتاوات المتعلقة بالنظام الضريبي.

حصيلة أشغال المديريات الفرعية

المديرية الفرعية
لأنشطة أملاك الدولة

في إطار تنفيذ البرامج و تطبيق التعليمات و القرارات الصادرة عن الإدارة المركزية في مجال أملاك الدولة ، و تنشيط عمل المديريات الولائية لأملاك الدولة و توجيهه و تنسيقه و تقييمه و متابعته ، و كذا تحسين الخدمة العمومية قامت المديرية الفرعية بأداء مهامها على أحسن وجه حسب التعليمات الواردة إليها من الإدارة المركزية و كذا إرساليات الهيئات الأخرى و طلبات المواطنين على النحو التالي :

01

- مراسلة مدراء أملاك الدولة للولايات التابعة لاختصاصنا الإقليمي ذات الصلة بالمهام المنوطة بالمديرية الفرعية سواء كانت توجيهية ، تنسيقية أو من أجل المتابعة .

02

- الحث و التوجيه و التنسيق مع مدراء أملاك الدولة للولايات التابعة لاختصاصنا الإقليمي على ما يلي :

- التحضير لإعداد قاعدة بيانات رقمية للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة
- إنشاء قاعدة بيانات للمزايدين المخالفين .
- تقديم المشاريع المقترحة من طرفهم .
- تعيين ممثلين في اللجان والشبابيك الموحدة المحلية .
- المتابعة الشهرية لتحصيل منتوجات و عائدات أملاك الدولة , مركزتها و توحيدهاجهويا مع إرسالها إلى الإدارة المركزية.
- متابعة المبالغ غير المحصلة لمداخيل أملاك الدولة (وضعية ثلاثية)، ثم إرسالها إلى الإدارة المركزية مع تحليل أسباب إرتفاع هذه المبالغ و إيجاد الحلول المناسبة للتقليص منها وفق الإجرائات القانونية المعمول بها في هذا المجال .
- متابعة و مراقبة الوضعيات الإحصائية الدورية الخاصة بمختلف أنشطة أملاك الدولة المنصوص عليها في المذكرة المركزية رقم 14698 و المؤرخة في 26 أكتوبر 2022.

03
- عقد جلسات عمل على مستوى المديرية الجهوية تتمحور فيما لي :

- دراسة و تحليل السوق العقاري مع و جوب إحداث تطبيق رقمي يشمل جميع معطيات السوق العقاري الجهوي .

- دراسة انشغالات و حل مشاكل الهيئات العامة و المؤسسات الإدارية و الاقتصادية ذات الصلة مع إدارة أملاك الدولة .

- متابعة الملفات الخاصة بالأملاك المصادرة أو المسترجعة في إطار مكافحة الفساد .

04
- التكفل بشكاوى وانشغالات المواطنين وطرحها أمام المديريات الولائية لأملاك الدولة كل حسب دائرة اختصاصه، أين تم احتواء هذه الانشغالات والشكاوى بعد قيدها وحصرها ضمن سجلين:

- سجل استقبال المواطنين: الذي يشمل أيام ومواقيت استقبال المواطنين ومضمون شكواهم.

- سجل عرائض ومنازعات وعقود أملاك الدولة: الخاص بمتابعة ودراسة قضايا المواطنين، يضم الشكاوى المودعة الواردة من طرف المواطنين و المصالح المركزية على حد سواء، حيث تم إحصاء حوالي 36شكوى.

05
- إعداد إرساليات توجيهية لمديريات مسح الأراضي و الحفظ العقاري المتعلقة بالإجراءات القانونية في مجال أملاك الدولة ، لا سيما إلغاء استعمال المركبات الإدارية من أجل تسليمها لمدريات أملاك الدولة بغرض بيعها في المزاد العلني .

06
- متابعة وضعية الشكاوى المطروحة أمام السادة وسطاء الجمهورية لناحية وهران.

07
- متابعة عملية تحويل حق الإنتفاع إلى الإمتياز الفلاحي و رفع العقبات التي تعيق إنتهاء هذه العملية

المديرية الفرعية
للتفتيش و الرقابة

تنفيذا لمحتوى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 أفريل 2022 ، يحدد صلاحيات و تنظيم هياكل المديرية الجهوية للأملاك الوطنية ، لا سيما مهام المديرية الفرعية للتفتيش و الرقابة . تم على مستوى هذه المديرية الفرعية عقد اجتماع تنسيقي لفرقة التفتيش المدعمة بإطارات من المديريات الولائية لأملاك الدولة و مديريات مسح الأراضي و الحفظ العقاري التابعين للاختصاص الإقليمي لناحية وهران تضمن إعطاء توجيهات لإنجاح عمليات التفتيش.

كما تم خلال هذه الفترة :

- إعداد برنامج التفتيش المحاسبي لسنة 2023، لمختلف مفتشيات أملاك الدولة التابعة لولايات الاختصاص الإقليمي لناحيتنا و المقدر عددها بـ 19 مفتشية وكذا المحافظات العقارية البالغ عددها 23 محافظة عقارية و تبليغه للمديرية العامة للأملاك الوطنية و كذا للمديريات الولائية.
- استلام أولى تقارير التفتيش المحاسبي المبرمج خلال الأسبوع الأخير من شهر فيفري .
- القيام بتحقيقات على مستوى بعض المحافظات العقارية لمتابعة عملية إعداد و تسليم الدفاتر العقارية تنفيذا للتعليمة رقم 06536 المؤرخة في 26 أفريل 2023 و التي تولي لها السلطات العليا أهمية قصوى.
- القيام بزيارات فجائية لبعض المحافظات العقارية للوقوف على مدى معالجة وشهر العقود الإدارية و التوثيقية و حث مسؤوليها على الإسراع في دراسة كل العقود العالقة.
- القيام بزيارات فجائية للصندوق لبعض مفتشيات أملاك الدولة التابعة للاختصاص الإقليمي لناحية وهران.
- متابعة الملفات الواردة من الإدارة المركزية للتحقيق فيها .

المديرية الفرعية
لمسح الأراضي والحفظ العقاري

- إعداد وتسليم الدفاتر العقارية في إطار الشباك الوحيد:

في إطار التدابير الجديدة التي اتخذها السيد وزير المالية، من خلال التعليمة المتضمنة توجيهات و أوامر تحث على تحسين ظروف الاستقبال والتوجيه على مستوى المصالح المحلية للحفظ العقاري ومسح الأراضي، والعمل على التكفل بطلبات الدفاتر العقارية في إطار الشباك الوحيد، مؤكدا على ضرورة رفع الصعوبات التي تعرقل السير العادي لإجراءات إعداد الدفتر العقاري مع السهر على أن يتم تسليمه في أجل لا يتعدى ثلاثون يوما (30) وهو ما تطرقت إليه المديرية العامة للأملاك الوطنية وذلك بشرحها المفصل لتعليمة السيد الوزير الأول، بخصوص دور الشباك الوحيد على مستوى المحافظة العقارية وذلك من خلال المذكرة رقم 1401 المؤرخة في فيفري 2021.

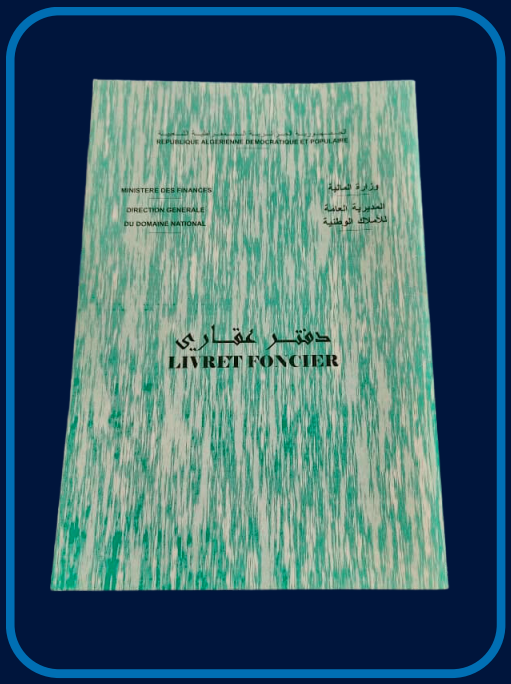

- في هذا الصدد ووفقا للتعليمة رقم 6938 المؤرخة في 24 جوان 2018 و المتعلقة بالتكفل بانشغالات الموثقين لتسهيل وتبسيط إجراءات الشهر العقاري، و التي تطرقت لعدة محاور أهمها تطبيق المادة 41 من المرسوم رقم 76/63 المؤرخ في 1976/03/25 المتعلق بتأسيس السجل العقاري والحث على تنفيذ برنامج عصرنة أنشطة الحفظ العقاري MACF و كذا استقبال الموثقين والرد على طلباتهم.

- قيام السيد مدير أملاك الدولة غرب وهران و المكلف بتسيير المديرية الجهوية بإعطاء تعليمات صارمة لمدراء مسح الأراضي والحفظ العقاري التابعين لاختصاصه الإقليمي , كما نظمت اجتماعات ولقاءات مع المدير الولائي لمسح الأراضي و الحفظ العقاري والمحافظين العقاريين لوهران شرق، كما وعد بمثل هاته الاجتماعات مستقبلا مع باقي الولايات من اجل تجنيد كافة الإطارات والأعوان للتسريع من وتيرة إعداد وتسليم الدفاتر العقارية.

- النتائج التي سجلت خلال شهر جوان لسنة 2023 لنشاطات المحافظات العقارية التابعة للمديريات الولائية في حدود إختصاصها الإقليمي المتمثلة في:

نسبة انجاز الدفاتر العقارية خلال شهر جوان 2023 بالنسبة لعدد الطلبات المودعة:

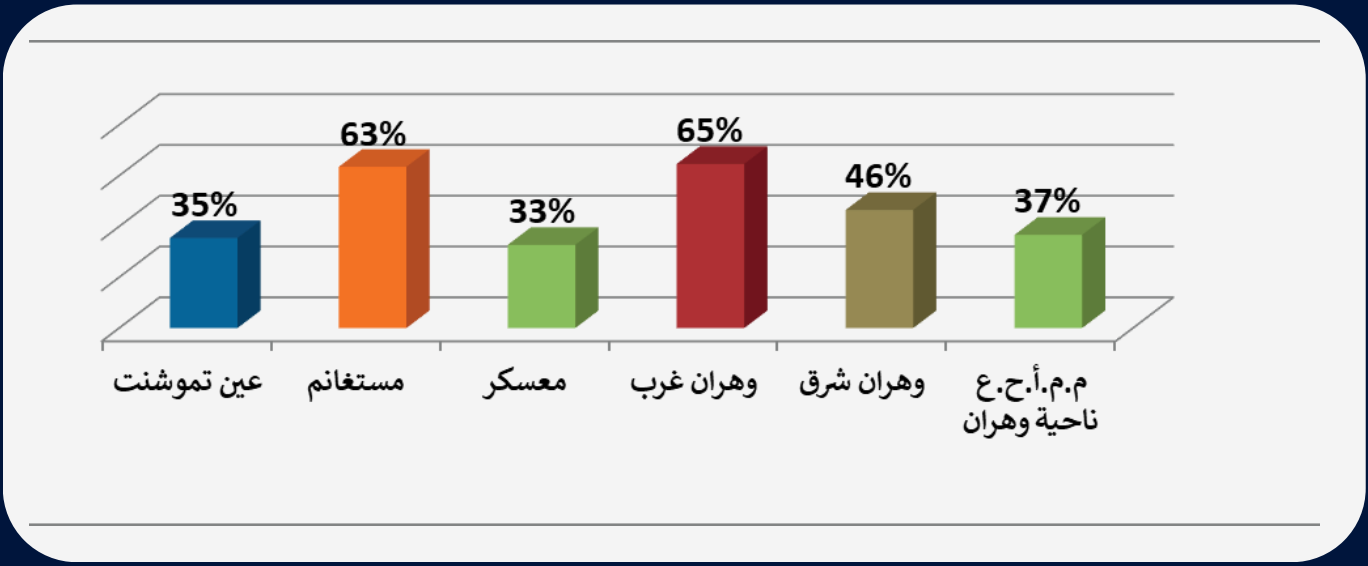

المديرية الفرعية

للرقمنة والمعلوماتية

إن التقدم التكنولوجي أوجد طرقا مختلفة لفتح آفاق جديدة لتسريع و تسهيل الاشغال اليومية، و مع تحول العالم إلى قرية صغيرة بفضل انتشار استعمال الشبكة العنكبوتية، صار من الضروري على الإدارات و المؤسسات التكيّف مع هذا الوضع للاستفادة من المزايا الكثيرة التي توفرها التكنولوجيا.

ضمن هذه الرؤية المستقبلية حرصت المديرية العامّة للأملاك الوطنية على السير قدما لرقمنة قطاعها ، بالعمل على توفير شبكة محليّة مربوطة بالألياف البصرية. كما وفرت المديرية العامّة للأملاك الوطنيّة خدمة الإستشارة و تسليم الوثائق عبر الأنترنت باستعمال منصّة "العقّار" ، إضافة إلى عصرنة أنشطة الحفظ العقاري MACF .

منصة"العقّار"

بعد دخولها حيز الخدمة على المستوى الإقليمي للجزائر العاصمة. وقع الإختيار على المديرية الجهويّة للأملاك الوطنيّة لناحية وهران و المديريات الواقعة تحت وصايتها لتكوين نضرة شاملة، في انتظار تعميم استعمال المنصّة على مستوى التراب الوطني و التي يمكن الولوج إليها على الموقع https://dgdn.gov.dz ، مما قد يساهم في تقليص العبء على المواطن و المتعاملين الاقتصاديين ذو صلة باستخراج الوثائق المسحية (PR4BIS و CC12 و CC6) دون عناء التنقل.

لقد مسّت المرحلة الأولى كلّا من المهنيين، محرّروا العقود، المتمثلين في مديريات أملاك الدولة و الموثقين لناحية وهران ممّا أدّى إلى تخفيف الضغط على مديريات مسح الأراضي و الحفظ العقاري كما تمّ تسجيل إرتياح ملحوظ سواء من ناحية الإدارات أو الموثقين الذين أكّدوا على تقلص ملحوظ في مدة استخراج الوثائق.

شبكة الأنترانات:

في إطار عملية الرقمنة بمديريات أملاك الدولة ، مسح الأراضي و الحفظ العقاري , قامت المديرية العامة للأملاك الوطنية باتفاقية مع إتصالات الجزائر للاستفادة من التجهيزات اللازمة لوضع شبكة أنترنت خارجية محمية و محصّنة و ذلك بتوفير خطوط خاصّة بتقنية الألياف البصرية لفائدة جميع المديريات الموضوعة تحت سلطتها.

بهذا الخصوص، تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الشبكة ستربط جميع مديريات أملاك الدولة , مسح الاراضي و الحفظ العقاري بالمديرية المركزيّة، مما يؤدي إلى تطوير منظومة إعلامية تسمح باستغلال ، تبادل المعلومات، استخراج الوثائق و تقديم خدمات رقمية في حينها.

يمرّ هذا المشروع عبر مرحلتين :

- الشبكة المحليّة التي تعتبر أساسية لهذه العملية و يجب أن تتواجد على مستوى كل مديرية و فق شروط تمليها خارطة الطريق المسطرة من قبل المديرية المركزية.
- وضع معدات خاصّة يتم تنصيبها من قبل مصالح إتصالات الجزائر على مستوى كل مديرية

من أجل إتمام هذا المشروع، تسهر المديرية الجهوية للأملاك الوطنية لوهران على تقديم عرض حال يخص كل المديريات المعنية؛ مديريات مسح الأراضي و الحفظ العقاري، مديريات أملاك الدولة، و تبليغ على وجه الاستعجال باي صعوبات يمكن تسجيلها ميدانيا من أجل اخذ التدابير اللازمة لوضع شبكة داخلية في حال تعذّر وجود شبكة أو عدم احترام الشبكة لشروط خارطة الطريق. هذه العملية موزّعة على ثلاثة مراحل و في مدّة لا تتجاوز ثمانية عشر(18) شهرا.

البرنامج المعلوماتي لعصرنة نشاطات المحافظة العقارية: MACF

و الذي يهدف إلى تطوير نشاطات المحافظات العقارية و ذلك بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، و التسريع من الخدمات العمومية و تسليم نسخ من كل الوثائق لجميع المتعاملين ذو صلة بصفة آلية و سريعة.... إلخ

البرنامج يمر عبر ثلاث مراحل:

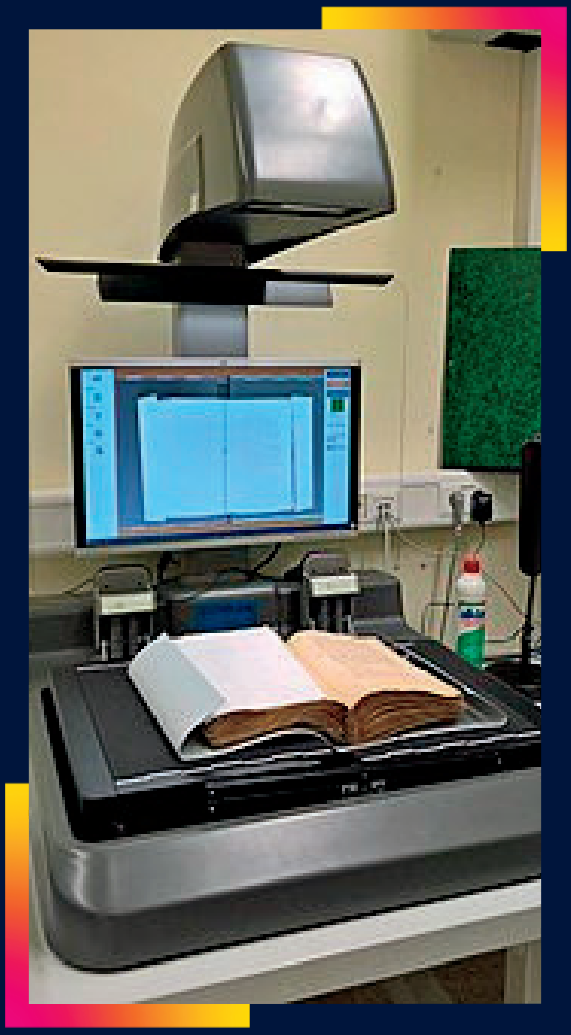

المرحلة الأولى: حجز البيانات المتعلقة بالأشخاص أو الملاك للعقارات الموجودة على مستوى المحافظات العقارية التابعة للولاية.

المرحلة الثانية: حجز البيانات المتعلقة بعقارات الملاك الموجودين على مستوى المحافظات العقارية التابعة للولاية.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة المتعلقة برقمنة و فهرسة أرشيف و وثائق المحافظات العقارية المتمثل في : البطاقات العقارية، إجراءات الشهر، عقود الملكية، جداول الرهون، شهادات الشطب، العرائض القانونية، الأوامر القضائية، حيث طالبت المديرية العامة بتسخير كافة الجهود و الإمكانيات المادية و البشرية الضرورية لإتمام تنفيذ هذه المرحلة

و بموجب مذكرة الإدارة المركزية رقم 6498 المؤرخة في 30 ماي 2021 يتم موافاة هذه الأخيرة بوضعية شهرية لتقييم المرحلة الثالثة من البرنامج المعلوماتي (MACF) ، الخاصة برقمنة أرشيف و وثائق المحافظات و هذا حسب مديريات مسح الأراضي و الحفظ العقاري التابعة لناحية وهران.

جدول تقييمي لنسبة رقمنة و فهرسة أرشيف وثائق المحافظات العقارية

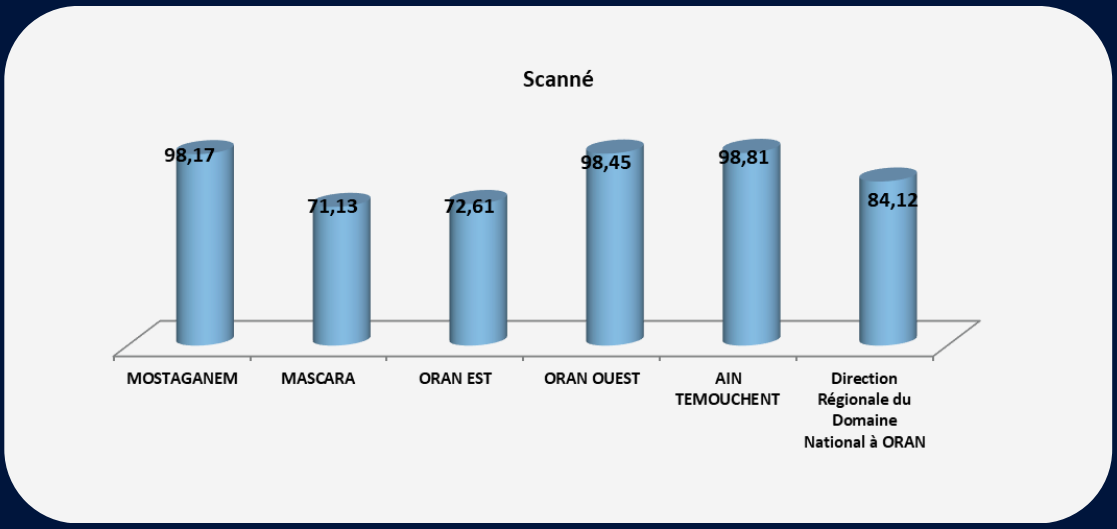

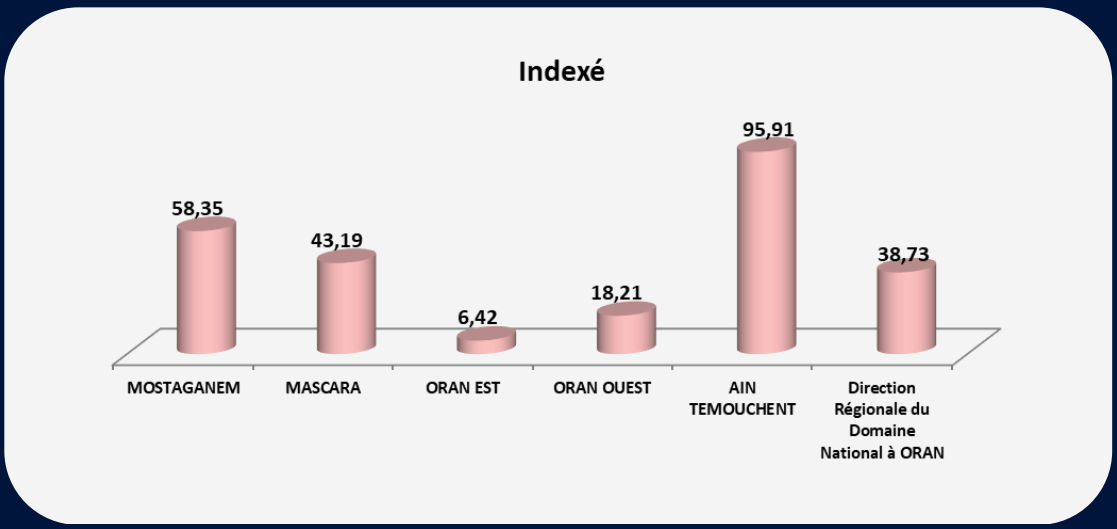

المديرية الفرعية
للإدارة العامة

منذ إنشاء المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران ساهمت المديرية الفرعية للإدارة العامة بشكل كبير في تنفيذ خارطة الطريق ووضع حيز الخدمة مختلف المديريات الفرعية وذلك بتوفير كافة الوسائل اللازمة (مكاتب، أجهزة الإعلام الآلي، مستلزمات المكتب ومستهلكات الإعلام الآلي...الخ)، كما تم استلام المهام وإسترجاع أرشيف المفتشية الجهوية لأملاك الدولة بوهران ودمجه مع أرشيف المديرية الجهوية لمسح الأراضي المحلة، (ملفات مستخدمين...الخ)، كما سهرت على توفير مختلف المطبوعات التقنية والسجلات(سجل التحصيل والإيرادات، السجل العقاري، سجل إيداع السندات والجداول....إلخ) للتكفل بطلبات المديريات الولائية (مديريات مسح الأراضي والحفظ العقاري ،مديريات أملاك دولة) من أجل تلبية طلبات المواطنين وتحسين الخدمة العمومية، كما واصلت المديرية الفرعية مهامها المختلفة بتسيير حظيرة السيارات تماشيا مع حجم المهام الجديدة الموكلة للمديرية الجهوية المنشأة .

اما فيما يتعلق بتسيير المسار المهني للمستخدمين فقد تكفلت المديرية الجهوية بذلك ابتداءا من تاريخ 2023/06/01 حسب الاختصاص الإقليمي الجديد (وهران ، معسكر ، عين تموشنت و مستغانم)حيث بلغ عدد الموظفين التابع لها 1501 و الموزع حسب المديريات وفقا للجدول المبين أدناه :

الموظفين	م. مستغانم	م.أ.د مستغانم	م. معسكر	م.أ.د معسكر	م.أ.د.ش وهران	م.أ.د.غ وهران	م.م.ح.ع وهران ش	م.م.ح.ع وهران غ	م.جهوية وهران	م.عين تموشنت	م.أ.د عين تموشنت	المجموع
المرسمون والمتربصون	145	138	162	108	67	59	120	77	57	163	150	1246
الأعوان المتعاقدين	19	38	14	50	25	17	15	07	11	21	38	255
المجموع العام	164	176	176	158	92	76	135	84	68	184	188	1501

من بين العمليات التي تكفلت بها المديرية الجهوية و التي تمثلت فيما يلي :

العمليات	ترقية على أساس الشهادة	تكفل بعد النقل	إمتحان مهني	ترقية إختيارية	إدماج حاملي الشهادات	إدماج إستيداع إنتداب	نفل	إحالة على الإستيداع	الترقية في الدرجة
مجموع عدد الموظفين	55	34	01	17	11	14	5	14	574

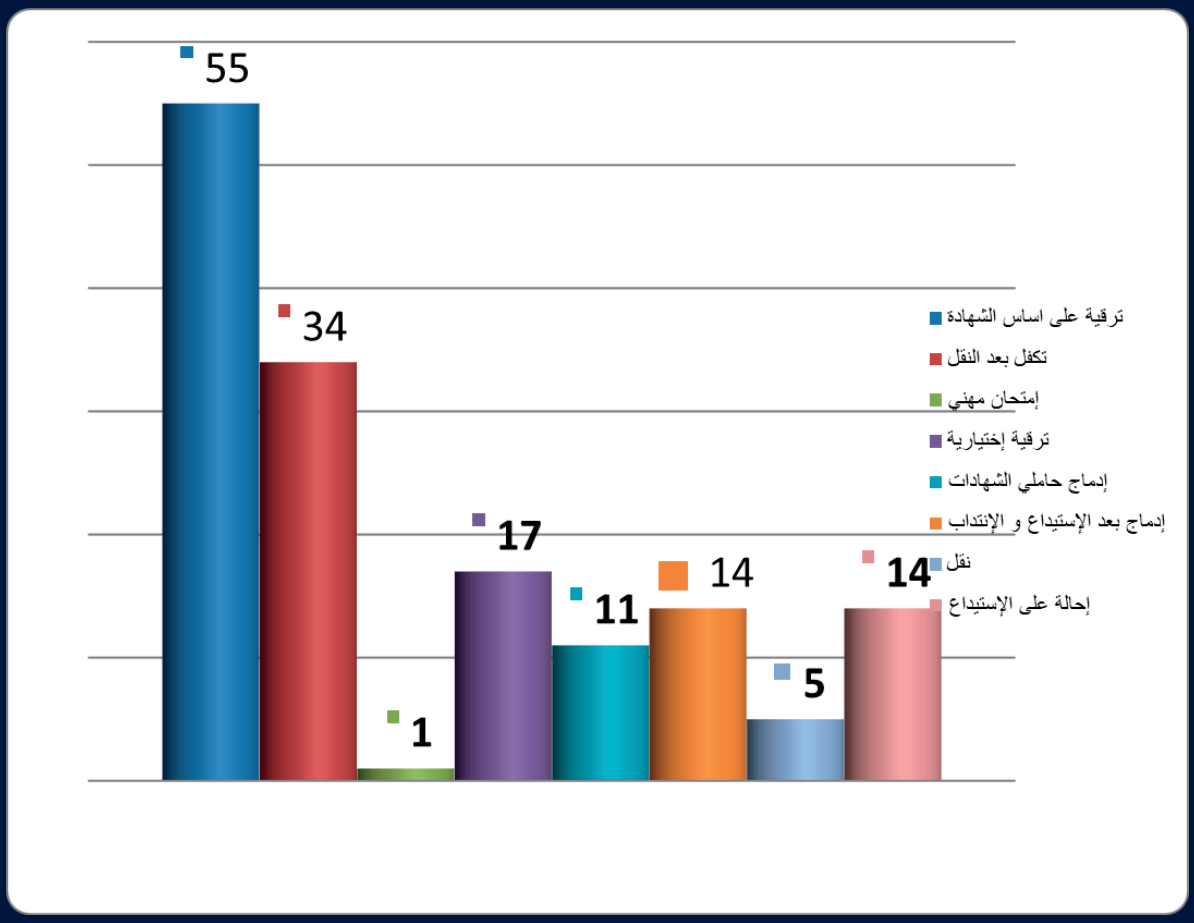

و حاليا يتم التحضير لترسيم الموظفين المتكفل بهم بعد عملية دمج المديريات التابعة للاختصاص الإقليمي بعنوان سنة 2023 حيث بلغ عددهم حوالي 243 موظف، إضافة الى 621 موظف معني بالترقية في الدرجة بعنوان سنة 2023 .
اما بالنسبة لعملية التكوين فتلخصت فيما يلي :
-عملية التكوين التحضيري على مستوى جامعة التكوين المتواصل بوهران 106 موظف
-عملية التكوين ما قبل الترقية على مستوى جامعة التكوين المتواصل بوهران 11 موظف
-عملية التكوين ما قبل الترقية على مستوى مركز تكوين مستخدمي الجماعات المحلية بوهران 03 موظف

أما فيما يتعلق بالتسيير المالي و المحاسبي للأجور فقد تم التكفل بمختلف المخلفات التي كانت عالقة على مستوى المديريات الولائية قبل عملية الدمج و إلحاقها إلى المديرية الجهوية لوهران منها :

- التكفل بمخلفات الترقية في الدرجة 574 موظف .
- التكفل بمخلفات نقل 34 موظف .
- التكفل بمخلفات إدماج حاملي الشهادات 11 موظف .
- التكفل بمخلفات الإدماج بعد الإحالة على الاستيداع و الانتداب 14 موظف .
- التكفل بمخلفات أجور المدراء 06 .
- التكفل بمخلفات التعيين في المناصب العليا 05 موظفين .
- التكفل بمخلفات منحة المردودية 639 موظف .

الخلاصة

تنفيذا للتعليمات والتوجيهات التي تسديها السلطات العليا للبلاد في مجال عصرنة و رقمنة الإدارة الجزائرية، تسعى المديرية الجهوية للأملاك الوطنية لوهران جاهدة من أجل رقمنة وعصرنة مصالحها، من خلال تعميم عملية الرقمنة والانتقال نحو إدارة رقمية تقدم حلولا للمشاكل التي تعاني منها الإدارة التقليدية ويظهر ذلك جليا من خلال قيام المديرية الجهوية بعدة نشاطات منها: الملتقى الجهوي الذي تم تحت إشراف السيد المدير العام للأملاك الوطنية وتنظيم عدة إجتماعات تنسيقية مع الجهات الفاعلة مع مصالح الأملاك الوطنية كالموثقين و الخبراء و المصالح التابعة لوزارة السكن و التعمير، هدفها تعزيز استعمال الرقمنة و تجسيدها في الحياة العملية.

شكـر وتقديـر

نتقدم بأسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى كل الذين ساهموا في انجاز هذا العمل المتواضع ،وبالأخص التقدير و الشكر للسيد "خيدي عبد الرحمن" المدير العام للأملاك الوطنية الذي ساهم في اثراء هذه المجلة من خلال الارشادات التي قدمها بفضل حنكته و تجربته الواسعة لا سيما في مجال العصرنة و الرقمنة التي ترك بصماته فيهابمختلف الإدارات التي تولى تسييرها كم نثمن مجهودات السيد " مجاهد صلاح الدين " مدير أملاك الدولة لغرب وهران و المكلف بتسيير المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بوهران و الذي كان شديد الحرص، على تنفيذ تعليمات السادة معالي وزير المالية و المدير العام للأملاك الوطنية و تجسيدها على أرض الواقع وذلك بإنجاز هذا العمل الذي يعتبر اول تجربة لنا وشرف تحظى به المديرية الجهوية بوهران.

نتقدم بالشكر إلى كل من قدم يد العون من قريب أو بعيد الى المكلفين بتسيير المديريات الفرعية ، السيدة و السادة:

بن ناصر ليلى، كنود حري،بلخادم كمال، سليلي سيد احمد،قدار نوبة و الذين كانت لهم بصمة خاصة في إنجاز هذا العمل ، كما لا ننسى من ساهم في تصميم هذه المجلة و نخص بالذكر السيد سنوسي محمد رضا المكلف بتسيير مكتب الوسائل و الوثائق و الارشيف.

شكرا على تظافر الجهود التي ساهمت وبشكل فعال في ارتقاء هذا العمل

أمضاء فريق التحرير

وزارة المالية

MINISTERE DES FINANCES